مضاعفات التسوية البريطانية ـ الروديسية في المعركة من أجل افريقيا :

التسوية تضفي الشرعية على الانظمة العنصرية البيضاء وتهدد الانظمة الوطنية وتطرح بالحاح ضرورة الدعم المادي والمعنوي للحركات الثورية في افريقيا الجنوبية !

ان التصاعد الذي طرأ على الوضع في روديسيا بعد الرفض الافريقي القاطع لمقترحات التسوية التي توصلت اليها لندن مع نظام ايان سميث العنصري ، بانفجار الانفجارات وعمليات القمع المضاد ، يطرح مسألتين مهمتين بالنسبة لحركة التحرر الوطني الافريقية .

فمن جهة ، ماذا ستكون مضاعفات تطور حركة الرفض الافريقية هناك ، بآثارها الايجابي ، على الحركة النضالية التي يقودها ائتلاف حزب زابو (اتحاد شعوب زمبابوي الافريقية) وحزب زانو (الاتحاد الوطني الزمبابوي الافريقي) في روديسيا الجنوبية ؟ اذ ليس هناك من شك بان جمهورية جنوب افريقيا العنصرية لن تقف مكتوفة الايدي تتفرج على ثورة افريقية ناجحة على حدودها ، ومن جهة ثانية ، ماذا تعني هذه التسوية بالنسبة للقارة الافريقية ، خاصة بالنسبة للبلدان الافريقية ذات الانظمة الوطنية والتقدمية .

لقد كانت حركة الرفض و « الانفجارات » الناتجة عنها ، مفاجأة بالنسبة لكل من لندن وسالزبوري ، لقد حاولت حكومة سميث الدعاية للمقترحات في اوساط الافريقيين ، فوزعت المناشير التي تفسر نقاط التسوية بصورة « مبسطة » ، وضمنتها صورا لمدارس وبيوت جديدة للافريقيين ، وكلاما حول التطور السياسي للافريقيين بعد عدة من الزمن غير محددة ، « لاستحالة التقدير » في هذا المجال ، حول الوقت الذي يتحقق فيه حكم الاكثرية الافريقي. ولكن كما لبث ، فان هذه الحملة الدعائية لم تعط النتيجة المتوخاة .

فضلا ، وكما لبث ، فان « بعثة بيرس » للتحقيق ليست بعثة محايدة ، وهي غير قادرة على تقصي حقائق اخرى حول موقف الافريقيين من التسوية الاخيرة ، غير التي عبر عنها الافريقيو روديسيا عندما انتفضوا ضد المقترحات في اتجاه البلاد وسجلوا رفضهم بالدم ، فرغم ان « بعثة بيرس » قد حصلت على الرد لحظة وصولها الى روديسيا ، فانها ما تزال في مقرها في سالزبوري تتظاهر بالعمل لتحقيق مهمتها ، وكأنه ليس في الاضطرابات الجارية وعمليات القمع المضاد ، ما يعنيها .

اما سبب الهدوء الظاهري في مقر البعثة فيعود الى الاجراءات التي اتخذتها السلطة بموافقة البعثة او على الاقل ، بسكوتها وعدم احتجاجها ، بحيث تضمن وصول شهود افريقيين مختارين من قبل السلطة . فقد منع الدخول لمقابلة اعضاء البعثة ، الا بموعد مسبق ، وتطلق البعثة مكاتبها ما بين الساعة الثانية عشرة والنصف ، الى الثانية والنصف خلال ايام الاسبوع ، وتغلق ابوابها طوال يومي السبت والاحد ، وهي بذلك قد نجحت في منع اي افريقي عامل بمواعيد العمل المألوفة ، من الدخول الى مقر البعثة .

كذلك الغاء وسحب الاستمارات التي كانت توزع على الافراد لمعرفة رايهم بالتسوية وشروطها وقد حصل هذا الاجراء بعد المقابلة التي تمت بين اللورد بيرس وايان سميث، رغم نفي الطرفين ان يكون هذا الاجراء قد اتخذ بطلب سميث !

ان معظم المراقبين السياسيين يعتبرون التسوية مع سالزبوري حدثا يتعلق فقط بالسياسة البريطانية ، فهم يعتبرون بان هيث الذي تجاهل رد الفعل الافريقي تجاهلا تاما ، عندما انفصل ، وكما لبث ، فان « بعثة بيرس » على قضي حقائق اخرى حول موقف الافريقيو من التسوية الاخيرة ، غير التي عبر عنها الافريقيو روديسيا عندما انتفضوا ضد المقترحات في اتجاه البلاد وسجلوا رفضهم بالدم ، فرغم ان « بعثة بيرس » قد حصلت على الرد لحظة وصولها الى روديسيا ، فانها ما تزال في مقرها في سالزبوري تتظاهر بالعمل لتحقيق مهمتها ، وكأنه ليس في الاضطرابات الجارية وعمليات القمع المضاد ، ما يعنيها .

اما سبب الهدوء الظاهري في مقر البعثة فيعود الى الاجراءات التي اتخذتها السلطة بموافقة البعثة او على الاقل ، بسكوتها وعدم احتجاجها ، بحيث تضمن وصول شهود افريقيين مختارين من قبل السلطة . فقد منع الدخول

تركيا : سجن الحلف الاطلسي

خلال ستة اشهر ، قامت قوى الامن والجيش التركية بعمليات واسعة هدفها اعتقال معارضي الحكم وخاصة اعضاء الحركة الوطنية التركية وثوار جيش التحرير التركي . ففي نيسان الماضي ، قامت تلك الاجهزة بحملات اعتقالات وقمع شملت كل المدن التركية وخاصة اسطنبول . وفي ايار تجددت حملات الارهاب تلك ، بعد ان نفذ ثوار جيش التحرير الاعدام بالقنصل الاسرائيلي افرايم ايلروم الذي وشى بانهم يتدربون مع الثوار الفلسطينيين ، وفي الثالث والعشرين من الشهر الفائت ، انتشر اكثر من ٨٥ الف جندي تركي في شوارع مدينة اسطنبول لاعتقال حوالي ٢٥٠ شخصا من الحركة الوطنية اليسارية ، وللبحث عن ٣ اشخاص من الثوار فروا من سجن اسطنبول المركزي .

وبذلك تكون اجهزة القمع التركية قد سجلت هدفا او اكثر في منافستها مع النظام الدكتاتوري في اليونان : فتركيا اليوم ، كما يقول احد الصحافيين ، تحولت الى معتقل واسع يضم كل معارضي النظام الحالي من الصحافيين والمثقفين الى الطلاب والقاعدة العمالية ، النظام الذي اصبح خفرا للحلف الاطلسي وللاستعمار الغربي في منطقة الشرق الاوسط ، والوضع الحالي هذا يعود بالباحث عن حقيقة التناقضات في المجتمع التركي ، ولو بصورة سريعة ، الى نشوء الدولة التركية الحديثة . ومجمل القول هنا ، ان النظام الفردي الذي بناه مصطفى كمال اتاتورك ، فشل فشلا ذريعا في تحقيق اهدافه . فمصطفى كمال كان يفكر ببناء دولة عصرية تكون البرجوازية الوطنية عصبها في بناء الاقتصاد والصناعة ، ولكن تلك البرجوازية تحولت سريعا ، الى برجوازية كمبرادورية خضعت باكملها للرأسمال الاجنبي وخاصة الاميركي .

وكما حدث في اميركا اللاتينية ، ارتفع عدد العاطلين عن العمل وسدت ابواب الرزق في وجه الكثيرين من جراء ذلك ، واصبحت البرجوازية الوطنية تلاعب جماهير الشعب ، بعد ان استولى الحزب الديمقراطي الذي كان يمثلها على الحكم بعد الحرب العالمية الثانية .

ودخول تركيا الى الحلف الاطلسي عزز قوة الجيش اضعافا ، بعد ان كان قويا كفاية في عهد مندريس ، فارتفع وضعه واصبح يؤازي دخل الجيش البريطاني او الاميركي، وارتفع دخل الفرد بذلك من ٥٠ دولارا في الشهر الى ٣٠٠ دولار .

ازاء ذلك ، كان لا بد لهذه القوة الضاربة ، ان تقف مع البرجوازية والراسمالية التي تدفع لها وتطبها ، لتضرب كل معارض وكل متاوىء للنظام الحالي ، نظام دكتاتورية البرجوازية .

واعتمد الجيش التركي ، نظم جيوش الحلف الاطلسي ، نظاما وراسمالا اقتصاديا خاصا ومستقلا فانشا عدة شركات يساهم فيها بمعاونة الشركات الاجنبية الاميركية والفرنسية والبريطانية كموبيل التي تملك المصافي وريتو التي تملكها مصانع تجميع السيارات وغوديير ، وجنرال الكتريك وانترناشيونال هارفستر . وبلغت موجودات الاويداك اي راسمال الجيش في الشركات ، اكثر من ٣ مليارات ليرة تركية سنة ١٩٧٠ .

هذا النظام المتشابك الراسمالي الذي يشارك فيه الجيش والشركات الاجنبية والراسمال الوطني بصورة جزئية ، لاستغلال الجماهير والشعب التركي ، دفع الشعب الى انشاء الحركة الوطنية والجيش الشعبي التركي ، بعد ان اصبح الجيش يشارك الراسمال الوطني والاجنبي في ارباحه ، وتحول الى مؤسسة راسمالية ، يجب الدفاع عنها ضد كل معارض ومناوىء .

وللدفاع عن هذا النظام ، اعلنت الاحكام العرفية على بعض المناطق التركية ثم الغيت كل النقابات ووحدت في نقابة واحدة هي « التوركيش » بينما انشات الحركة الوطنية نقابة سرية هي « الديسك » تضم في صفوفها اكثر من ٣٠،٠٠٠ عامل .

ومنذ ذلك الحين ، والجيش يقمع كل المظاهرات بالقوة للدفاع بادىء ذي بدء عن مصالحه الاقتصادية بعد ان تم الانفصال بينه وبين الجماهير واصبح يدافع عن مؤسساته الاقتصادية الرابحة وعن المؤسسة الراسمالية ككل .

وتتجاهل الصحافة ووسائل الاعلام الغربية الوضع في تركيا ، والقمع الذي يتعرض له العمال والطلاب . فخلال المظاهرات التي قامت ضد الوجود الاميركي وضد الاستغلال في تركيا ، سقط العديد من الطلاب والعمال تحت رصاص قوى الامن والجيش .

ويقول احد المسؤولين في منظمة الشبيبة التركية اليسارية ، ان عدد قتلى المظاهرات سنة ١٩٧٠ بلغ اكثر من ٦٠ قتيلا ، وان هذا الوضع لا يعرفه احد لان وسائل الاعلام المحلية والاجنبية تتجاهل الموضوع تجاهلا كاملا .

ففي سنة ١٩٧١ ، بلغ عدد نزلاء السجون التركية من السياسيين اكثر من ٣٠٠٠ شخص بين رجل وامراة ، وعامل وطالب . وفي اكثر من الاحوال ، يقوم العمال باضرابات وتظاهرات واحتلال الشركات كما حدث في اضنية على البحر الاسود حيث احتل العمال الشركات التي تخص الجيش والحلف الاطلسي لارغام السلطة على الافراج عن ٤٠ عاملا بتهمة التحريض على التظاهر والاضراب .

وكما يحدث في بلدان العالم الثالث غالبا ، يتحول الجيش ليس الى قوة اقتصادية راسمالية كما حدث في تركيا وبحدث ، بل الى قوة قمعية تضرب مصالح الجماهير للدفاع عن مصالح الراسمالية ، ولذلك ، يلفت مخصصات الجيش ٥٢ بالمئة من ميزانية الدولة التركية هذا عدا المخصصات التي يدفعها الحلف الاطلسي الى الجيش التركي والمنظمات العسكرية التابعة له .

ولعب المنظمات التابعة للجيش التركي (الشيعة بمنظمات الشبيبة المضادة للثورة التي انشئت في اميركا اللاتينية) دورا فعالا حاليا في ضرب اليسار التركي . فمنذ ان اسست « منظمة سحق الشيوعيين في تركيا » قتل اكثر من ٥٠ مناضلا في حوادث مختلفه وبصورة غامضة .

وباي الوجود العسكري الاميركي في تركيا ، ليزيد من خطورة الوضع ، وقدرة النظام الحالي على ضرب الحركة الوطنية التركية . فالقواعد الاميركية التابعة للحلف الاطلسي تغطي الاراضي التركية ، كما تحلق ٣٠٠ طائرة تابعة للحلف بصورة مستديمة للتجسس والدفاع عن القواعد ، فتركيا اصبحت بذلك قاعدة للعدوان على الشعوب المسحقة ، وذراعا للدفاع عن الوجود الاسرائيلي والاميركي في منطقة الشرق الاوسط .

وفي تركيا ذاتها ، ارتفعت الرساميل والتوظيفات الاميركية الاقتصادية من ١٢٠ مليون دولار سنة ١٩٥٦ الى ما يقارب المليار دولار سنة ١٩٧٠ ، وللدلالة على قوة الراسمال الاميركي في تركيا ، ترتبط النقابة الوحيدة القانونية في تركيا ارتباطا وثيقا بالنقابات العمالية « الترايدا ونيونس » في الولايات المتحدة .

واعلن حكومة « نهاد اريم » التي خلفت حكومة سليمان دميريل ، الاحكام العرفية جاء بضغط ليس فقط من الجيش ، المؤسسة الاقتصادية التركية بل من الاقتصاديين الاميركيين الذين روعتهم الاحداث الطالبية وانتفاضة اليسار وهددت مصالحهم بالتوقف عن العمل في استغلال الشعب التركي . وطبيعة الحكومة التي عينت ، جاءت حسب ارادة الاقطاعية المحلية والاجنبية ، وتالفت حينذاك من ٢٠ اقتصادي وتكنوقراطي و ٣ عسكريين للدفاع والداخلية وبعض البرلمانيين الذين يدافعون عن النظام . وبمجيء حكومة اريم ، اعلنت عدة مشاريع للاصلاح ولكن اية اصلاحات في اي مجال حيوي لم تتحقق .

فالحالة لم تزل هي هي ، والاضرابات في المصانع والمعامل تتزايد ، وتورد بعض الوكالات ، انباء عن استعدادات ضخمة للبسار التركي للقيام مظاهرات واضرابات في الربيع المقبل .

وتزيد مشكلة الاكراد في شمالي تركيا ، حدة التناقضات الاجتماعية . ففي سياق حديث جرى مع احد المسؤولين الثوريين الاتراك ، برزت المشكلة كتناقض اساسي في تركيا لان المسؤولين الاتراك المدافعين عن النظام لا يعترفون بالشعب الكردي الذي يبلغ عدده اكثر من ٦ ملايين شخص فالمنطقة التي يعيش فيها الاكراد متخلفة جدا بالنسبة لباقي المناطق التركية ولا يتوفر لهم اي ضمانات صحية وتعليمية . وكما يقول مسؤول جيش التحرير التركي ، ينطبق وضع السود الاميركيين والهنود في اميركا اللاتينية على وضع الاكراد الذين يعيشون في منطقة الاناضول الشرقية . لذلك لا بد من نظام اشتراكي يؤمن بالانسان لتحرير الوضع والشعب التركي ، النظام الذي يؤمن العدالة لكل مواطن في الدولة التركية .

هل تبدأ حرب العصابات في إيرلندا ؟

يستمر الكفاح المسلح ضد التفرقة الدينية ـ العنصرية في ايرلندا الشمالية ، اذ سقط في شهر كانون الثاني ، اكثر من عشرين قتيل وجريح من المدنيين والجيش البريطاني وكرد على مقترحات هيث لتسوية المشكلة ، قام الجيش الجمهوري الايرلندي بعدة عمليات سقط فيها في نهاية الشهر الماضي ٥ قتلى من الجنود البريطانيين وانفجرت عدة عبوات ناسفة دوت مدينتي بلفست ولندوري .

واتحاد منظمة الديمقراطية الشعبية اليسارية مع الجيش الجمهوري يزيد حدة القتال والنضال ضد البريطانيين الذين لم يؤمنوا حتى الان اية مساواة للكاثوليك الذين يعيشون في اوضاع مخزية وفي ظروف تجعلهم مواطنين من الدرجة العاشرة .

ويتبع النضال المسلح حاليا ، نضال جماهيري واسع حتى من البروتستانت او بعضهم ضد الجنود البريطانيين وضد النظام المطبق حاليا في ايرلندا الشمالية الذي يديره بريان فولكنر رئيس الوزراء الارلندي : فلجان الحقوق المدنية ، طالبت السكان في بدء السنة الجديدة ، بالامتناع عن دفع الضرائب للحكومة البروتستانتية وعدم دفع الايجارات في حال التحقق من ان اصحاب الابنية هم من البريطانيين او من الانكلو ـ ايرلنديين . وتطورت منذ مدة عملية الطلب من السكان سحب ارصدتهم من البنوك التي يديرها بريطانيون وعدم دفع ثمن الغاز وماء الشرب والكهرباء .

ولكن الحكم الارلندي الموالي للحكومة المركزية، ظل حتى الان متشددا حيال مطاليب الجيش الجمهوري الارلندي . فالامتناع عن دفع المستحق على المواطن ، ردت عليه الحكومة بعدم دفع رواتب الموظفين الارلنديين وهكذا تكون المشكلة قد تطورت الى ان تصبح يوما ما حركة جماهيرية واسعة تطالب بابعاد البريطانيين وجنودهم .

وعلى الصعيد السياسي ، لم تزل الحكومة البريطانية على موقفها وتقول بعض الانباء انها رفعت عدد الجيش المرابط في ارلندا، وبذلك تكون قد قررت الرد على الحرب بالحرب ، وهذا ما تؤكده تصريحات بريان فولكنر الذي هدد باستعمال العنف عندما كان يتباحث مع هيث في لندن ، ولم يظل الامر حتى قامت قوى الجيش الجمهوري بالرد بالسلاح على تلك التصريحات فلهب ضحية ذلك اكثر من ٥ قتلى من الجيش البريطاني في اقل من ثلاثة ايام .

ويقول الجناح الماركسي في الجيش الجمهوري الارلندي بالاتفاق مع "اوبريدي رئيس الجيش بوجوب قيام حرب عصابات فعلية تهدد الكيان البريطاني في ايرلندا الشمالية ، فهل تتحول ايرلندا الشمالية الى معركة مستمرة مع المعنصرين الذين يريدون فرض ايديولوجيتهم على الشعوب المقهورة اينما كانت ؟

... من أجل افريقيا :

الدعم المادي والمعنوي للحركات الثورية في افريقيا الجنوبية !

وافق على قضية شحن السلاح لجنوب افريقيا ، مصمم على ازالة اخر قلعة افريقية في برنامج عمله قبل ان يتجه نحو تنظيم دخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة .

وهذا صحيح منذ مؤتمر سنغافورة في العام الماضي ، عندما تاكد بان هيث سيعمد الى التخلص من اية مسؤولية بريطانية في روديسيا فور الانتهاء من صياغة عبارات ملائمة لهذا التملص . ولكن هذا الاعتبار يبقى ناقصا اذا لم ياخذ بعين الاعتبار اثر هذه التسوية على مستقبل افريقيا .

ان الافريقيين غير مهتمين ببهلوانيات هيث وهيوم ، اللفظية لان الاهتمام ينكب على تقييم اثار هذه الصفقة على ميزان القوى في المجابهة بين انظمة الحكم العنصرية البيضاء في افريقيا الجنوبية ، وبين حركة الاستقلال السياسي والاقتصادي في الشمال .

فالتسوية بين لندن وسالزبوري ، التي تعطي نظام سميث العنصري في روديسيا الشرعية التي سعى اليها منذ اعلانه « استقلال روديسيا من طرف واحد » ، ستؤدي الى تسريع عملية التفرقة العنصرية في روديسيا ضد شعب البلاد الافريقي الاصيل . لقد اعترف هيوم بنفسه ان نظام ايان سميث متجه نحو التفرقة العنصرية . والحقيقة الثابتة هنا ان ضحايا هذا النظام العنصري لا يابهون بمسالة وضع الدساتير وكل ما هو صادر بموافقة النظام العنصري الابيض القائم .

وفي سنة ١٩١٠ منح البرلمان البريطاني حق الحكم الذاتي للبيض في جنوب افريقيا على اساس تفاهم بان يعد نظام الحكم الابيض « الليبرالية الى انحاء البلاد » (!) ولكن الذي حصل كان العكس تماما . وارتفع الخط البياني للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، مرافقا الارتفاع في الخط البياني للنمو الاقتصادي .

ويتوقع الافريقيون اليوم ان يحصل الشيء نفسه في روديسيا . فبعد هذه التسوية بدات عملية الغاء الحصار الاقتصادي ضد روديسيا ، وبدات رؤوس الاموال الاجنبية تتدفق على البلاد برافقها تزايد ملحوظ في هجرة البيض اليها ! وهذا من شانه زيادة موارد النظام العنصري للمضي بصورة اسرع من قبل ، في تحقيق طموحه بالتنمية القائمة على التفرقة العنصرية .

وهذه التطورات ستؤثر بدورها على جنوب افريقيا تاثيرا ايجابيا بالنسبة لصالح النظام العنصري الابيض فيها ، اذ انها ستزيل الضغوط عن الاقتصاد الجنوب افريقي الذي كان يتحمل عبء منع روديسيا القدرة على تحدي الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها بعد اعلان «استقلال» روديسيا ، في سنة ١٩٦٥ .

كذلك ستستعيد البرتغال عائداتها التجارية عبر بيرا ، وستعزز الانظمة العنصرية البيضاء في افريقيا الجنوبية ككل ، من تدفق رؤوس الاموال البريطانية والاوروبية الغربية والاميركية واليابانية ، اليها .

اكثر من ذلك : فان افريقيا كانت حتى قبل هذه التسوية ـ المؤامرة ، تعاني من الضغوط النضالية العلنية التي يمارسها عليها النظام الامبريالي الجديد ، في جنوب افريقيا . والعلاقات الوثيقة المتداخلة بين فرنسا وبريتوريا قد انعكست في ترتيبات ملائمة ومتزايدة بين برتوريا والبلدان الافريقية ذات الانظمة التي تدور في فلك فرنسا .

لقد بدات معظم هذه البلدان التابعة لباريس، بمعادة ساحل العاج ومالاغاسي ، باتباع سياسة الحوار مع النظام العنصري في بريتوريا ، بينما تواصل حكومات مالاوي وليسوتو وسوازيلاند اتباع سياسة الحوار هذه ، وبتطبيقات اكثر من غيرها الى الان . وبينما كانت كل من غانا واوغندا تولبان المسالة اهتماما رئيسيا قبل التجرؤ على الانتقال الى معسكر المتحاورين ، ولكنا هما تعتمدان الى درجة كبيرة على التمويلات الخارجية وقع انقلاب غانا ليزيد من احتمالات اتباع غانا هذا الخط .

اما فيما يتعلق بزائير (الكونغو ـ كينشاسا سابقا) فان اعتمادها الشديد على بلجيكا والولايات المتحدة ، ونفوذ هاتين الدولتين العلني فيها تجعلان منها دولة افريقية لا يمكن الاعتماد عليها في المواجهة الافريقية ضد الانظمة العنصرية البيضاء ، وستزداد الضغوط على زائير بعد الصفقة الروديسية ـ البريطانية ، عندما يتم الغاء كافة اجراءات الحصار الاقتصادي ضد روديسيا .

وفي هذه الخارطة السياسية تبقى زامبيا كراس جسر امامي ، معرضة ومهددة ، ومحاصرة تقريبا ، وزامبيا تعتبر في بريتوريا اليوم جائزة توسع جنوب افريقيا الاولى ، فمخطط روي ولنسكي ، حاكم روديسيا السابق ، لضم روديسيا الشمالية (زامبيا) وكاتانغا ، بمواردها المعدنية الضخمة الى اتحاده ، لم يتداعى بذهابه ، بل تبنته بريتوريا ، ويعمل المستر فورس جادا لتحقيقه .

والخطر على زامبيا هنا ، يكمن في قدرة الاوساط المعادية في سالزبوري وبريتوريا ، وفي واشنطن ولندن ايضا ، على استغلال المعارضة الداخلية ، واستبدال الرئيس الزامبي كينيث كواندا ، بنسخة طبق الاصل عن الدكتور هاستنغ باندا ، رئيس جمهورية المالاوي ، من اوائل دعاة الحوار مع النظام العنصري في بريتوريا ، ففي هذه الحال تكون قد انفتحت الطريق امام الامبريالية الجنوب افريقية للسيطرة على القارة الافريقية .

والوضع الداخلي في زامبيا شديد التعرض لمثل هذا الاحتمال الخطر ، لاسباب داخلية وخارجية ، فقد تركت بريطانيا زامبيا بعدما ربطت اقتصادها بصورة معقدة جدا ، بالاقتصاد الروديسي ، وبعد عام واحد من استقلالها طلبت اليها بريطانيا تطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد روديسيا ، وهي الى اليوم ما تزال تعاني من اقدامها على تشويه اقتصادها بينما الحصار الاقتصادي لروديسيا قد بدا بالانتهاء بعد صفقة التسوية الاخيرة . وسيكون هذا الامر سلاحا بيد المعارضة في زامبيا ، يخلق الظروف الملائمة لمؤامرة الاطاحة بالنظام الوطني فيها .

هل ستجد زامبيا بنظامها القائم حاليا ، حلفاء لها في وضعها الخطر هذا ؟

من المؤكد بان تانزانيا وكينيا ستقفان الى جانب الرئيس كواندا ، كذلك نيجيريا في التزامها الجديد بشعار التضامن الافريقي بعد الحرب الاهلية ، فقد رفضت نيجيريا مبدأ الحوار مع جنوب افريقيا ، وادانت سياسة هيث في تسليح النظام العنصري هناك ، وهي تؤيد بصورة واضحة النضال الثوري المسلح في افريقيا الجنوبية . ولكن يبقى السؤال هنا ما اذا كانت لاغوس مستعدة لاستعمال ثروتها النفطية كوسيلة ضاغطة ضد سياسة بريطانيا ؟

كذلك يبقى السؤال عما اذا كان يستطيع تحالف عسكري بين زامبيا ، تانزانيا ونيجيريا ، ان يقاوم القوة العسكرية لانظمة افريقيا الجنوبية العنصرية ، والى اي مدى تستطيع البلدان الاخرى المتعاطفة ، مثل اسكندنافيا وكندا والهند وبلدان الكتلة الاشتراكية ، منع بريطانية من تعزيز قوى روديسيا ، ومنع جنوب افريقيا وروديسيا من العمل السياسي والعسكري المضاد ؟

ان كل من فورستر وهيث يعملان ،الان على اساس عزل اعدائهم ، الرئيسين كواندا (زامبيا) ونيريري (تانزانيا) كخطوة اولى نحو الاطاحة بهما . وهما في ذلك يراهنان على مقدره الرئيس كواندا بمشاكله الداخلية الحالية ، في بناء دولة قوية قائمة على العدالة الاجتماعية ، كما يراهنان على الانشقاقات داخل منظمة الوحدة الافريقية ، واستحالة تحقيق درجة من الوحدة داخل هذه المنظمة ، يمكن ان تمد الطريق على ولوج « حصان طروادة » الجنوب افريقي .

اكثر من ذلك : انهما يراهنان اعتمادا على النفوذ البلجيكي والاميركي ، بعدم قدرة الجنرال غوون على اكثر من مجرد تهديد مصالح بريطانيا بفقدان السوق النيجيري الشاسع وتمويلاتها من النفط النيجيري ، كرد على دعم بريطانيا للروديسيين البيض، وتسليحها لجنوب افريقيا .

ويراهنان ايضا على التاثير النسبي لوجود الصين الشعبية في مجلس الامن الدولي ، وعلى اثر الخلاف الصيني ـ السوفياتي في المنظمة الدولية ، وبالتالي موقف هذه المنظمة من الاحداث الافريقية القادمة .

فمهما كانت احتمالات مراهنات لندن وبريتوريا وسالزبوري هذه ، فان الامر الاكيد هو ان التسوية البريطانية الروديسية الاخيرة خطوة مضادة لحركة التحرر الوطني الافريقية ، تعزز الانظمة العنصرية البيضاء المرتبطة بالامبريالية العالمية ، وتهدد الانظمة الوطنية والتقدمية في القارة . لهذا فان المسالة ،اهم شيء تكمن في قدرة الكفاح المسلح الثوري ، في الموزامبيق وانغولا وغينيا ـ بيساو على مواصلة نضالهم وتصعيده بحيث يمتد ليشتعل في جنوب افريقيا وناميبيا ، ويكمن في قدرة المجموعات الوطنية التقدمية العاملة في روديسيا على تبذ خلافاتها لانشاء جبهة وطنية موحدة ، وعلى توافر التمويل والدعم المادي و لمعنوي لهذه الحركات المناضلة ، ليس فقط من تلك البلدان الافريقية ذات الانظمة الوطنية ، بل ومن كافة الاطراف المعادية للامبريالية والمؤيدة للنضال الافريقي ضد التخلف وضد الاستعمار والامبريالية ، وحكم العنصرية البيضاء في الجزء الجنوبي ، ففي المعركة الحامية من اجل افريقيا ، فان الرد الوحيد على الهجمة الامبريالية المنطلقة من قلاعها المحصنة في روديسيا وجنوب افريقيا ، والتي نراهن على التفكك الافريقي وعلى فخامة مراث التخلف للانظمة الوطنية التقدمية ومشاكل التنمية فيها ، هو في وحدة القوى المناضلة في افريقيا الجنوبية ، ومن ثم تصعيدها للنضال لكسب معركة افريقيا للافريقيين .

ايضا : ضد الحرب

بدات في ولاية بنسلفانيا الاثنين الماضي ، محاكمة الكاهنين اليسوعيين دن وفيليب بريغان بالاضافة الى كاهن اخر وراهبة من مناهضي الحرب في فيتنام . وقد اتهم هؤلاء بالتامر للقيام باعمال معادية للحرب منها احراق احد المكاتب التي تجند الشباب اجباريا للحرب في فيتنام ومحاولة لاختطاف هنري كيسنغر مستشار نيكسون لشؤون الامن القومي ، ونسف مراكز الندفئة المركزية في مباني الحكومة المركزية في واشنطن .

ويواجه الكاهنان وهم من ابطال المسيرات الوطنية ضد الحرب وضد التفرق العنصري امكانية الحكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات في حالة ادانتهم. وقد قال احدهم : « ان الحرب في فيتنام لا تختلف عن الحرب العنصرية التي نخوضها اميركا ضد الزنوج » . وفي كتاب صدر عن الاخوين الكاهنين ، يذكر انهما في الحقيقة بنيا حركة السلم الاميركية وشان سائر المناضلين انهما يتحدثان مباشرة بدون دوران الى الضمائر . فهم يؤمنون بالالتزام والمساواة والعدالة والحرية .